☐نشرة غير دورية ☐ العدد ٧٠ ☐ نوفمبر/ تشرين ثان ١٩٩٣

نشرة إخبارية
المنظمة العربية لحقوق الإنسان

مهام كبيرة أمام الجمعية العمومية الثالثة للمنظمة

تعقد الجمعية العمومية للمنظمة دور إنعقادها العادي الثالث بالقاهرة يومي ١، ٢ ديسمبر / كانون أول القادم وتمثل هذه المناسبة دلالتين بالغتي الأهمية بالنسبة للمنظمة، فهذه هي المرة الأولي التي يعقد فيها مثل هذا الإجتماع في القاهرة، وهو تطور محمود من جانب الحكومة المصرية، كما يصادف تاريخ إنعقادها مرور عشر سنوات علي تأسيس المنظمة، وهو مؤشر واضح الدلالة بالنسبة للحركة العربية لحقوق الإنسان ككل.

ومن المنتظر أن يشارك في إجتماعات الجمعية العمومية نحو سبعون عضوا. ويضم هذا العدد- طبقا للوائح المنظمة- أعضاء مجلس الأمناء، وممثلين عن أفرع المنظمة، ومؤسساتها العضوة، وعددها أربعة عشر فرعا ومنظمة، وممثاون عن مجموعاتها القطرية في البلدان التي لم تقم فيها أفرع بعد.كما ينتظر أن يتحدث في الجلسة الإفتتاحية ممثلين للحكومة المصرية وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة ورئيس المنظمة وأمينها العام.

وطبقا«لمشروع» جدول الأعمال، سوف تناقش الجمعية العمومية وثيقتان رئيسيتان الأولي مقدمة من مجلس أمناء المنظمة، وتختص باجراء تقييم شامل لأداء المنظمة، وتفاعلها مع تطور حقوق الإنسان في الوطن العربي، بعنوان «المنظمة العربية لحقوق الإنسان: عشر سنوات في المواجهة» ورغم أنه من المعتاد أن يجري مجلس الأمناء مثل هذه التقييمات عن فترة ولايته (أي ثلاث سنوات) فانه توسع هذا العام بإضافة الإطار العام لأداء المنظمة عبر العشرية الأولي اتساقا مع مناسبة مرور عقد علي المنظمة، وحتي يتسنى اتاحة عمق زمني للتحليل والتقييم يفيد في تحقيق استخلاصات أكثر تعبيرا عن الواقع، وأكثر قدرة علي تشكيل احتياجات التطوير للمنظمة. كما ينتظر أن تشمل المناقشات التقويمية تقارير الأفرع والمؤسسات العضوة للجمعية العمومية.

أما الوثيقة الثانية التي تتضمنها أوراق الجمعية العمومية، فهي مشروع استراتيجية مقترحة لعمل المنظمة في العقد القادم تحت عنوان «استراتيجية العشرية الثانية» وقد أعدتها الأمانة العامة لإثارة النقاش حول مستقبل نشاط المنظمة في ضوء المتغيرات العديدة التي طرأت علي واقع حقوق الإنسان في الوطن العربي، واتساقا مع حصيلة الحوار الواسع من جانب مؤسسات الحركة العربية لحقوق الإنسان، مع مؤسسات الحركة العالمية لحقوق الانسان بمناسبة انعقاد المؤتمر العالمي بڤيينا في منتصف العام الحالي.

ومن المقرر أن تجري الجمعية العمومية في نهاية اجتماعاتها اقتراعا لإنتخاب الأمناء ويشمل هذا الاقتراع انتخاب عشرين عضوا، يقومون بدورهم بضم خمسة أعضاء للمجلس، لتلافي أي ثغرات قد تسفر عنها الانتخابات مثل خلل التمثيل الجغرافي، أو تمثيل المرأة والشباب.

وتعقد الدورة الحالية للمنظمة في القاهر تحت شعار «المنظمة العربية لحقوق الإنسان: عشر سنوات في المواجهة». بينما عقدت الدورة الأولي للجمعية العمومية في الخرطوم يومي ٣١/٣٠ يناير/كانون الثاني ١٩٨٧ تحت شعار «من أجل استعادة الانسان العربي لحقوقه وحرياته الأساسية»، وعقدت الدورة الثانية للجمعية العمومية في تونس يومي ٧و٨ مارس/آذار عام ١٩٩٠ تحت شعار «من أجل وطن خال من سجناء الرأي»، وهو شعار الحملة التي كانت المنظمة قد نظمتها لتبلغ ذروتها مع اجتماع الجمعية العمومية. وقد صدر في ختام كل من الدورتين السابقتين بيانا صحفيا يعبر عن انشغالات الجمعية العمومية. وجاء بيان الخرطوم مقتضبا، (وشغل صفحة واحدة. تضمنت عشر فقرات)، بينما توسع بيان تونس قليلا في عرض انشغالات الدورة الثانية للجمعية العمومية (وشغل نحو صفحتين تضمنتا خمسة عشر فقرة).

فكيف كانت انشغالات الدورتين السابقتين للجمعية العمومية من واقع هذين البيانين؟

١ – اتفقت الجمعيتان في تسجيل الجوانب الايجابية في التطورات الجارية المتعلقة بحقوق الانسان وشملت هذه الجوانب في البيان الأول (١٩٨٧) تصديق ست دول علي اتفاقية القضاء علي التمييز ضد المرأة، وتصديق أغلبية الدول الافريقية علي الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب، بينما شملت في البيان الثاني (١٩٩٠) تسجيل إرتياحها لما شهدته «السنوات السابقة من توجه ايجابي في أربعة بلدان عربية، وتثمين قرارات العفو الكلي والجزئي لآلاف المعتقلين والسجناء السياسيين في بعض هذه الأقطار، والترحيب بميلاد فرع جديد للمنظمة في الأردن.

٢ – كذلك عبرت الجمعيتان عن قلقهما البالغ من تفاقم انتهاكات حقوق الانسان وسجلتا العديد من مظاهر هذه الانتهاكات إجمالاً، بينما عرضت الجمعية الثانية بشكل أكثر تفصيلا لبعض هذه

الانتهاكات وبخاصة معاملة السجناء وأوضاع السجون والحريات الأساسية ومشاكل ا لأقليات في مجال الحقوق المدنية والسياسية، كما فصلت أيضا في انتهاكات الحقوق النقابية، والانتقاص من حقوق المرأة والطفل وحقوق العمال في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣ – أعطي بيان الخرطوم اهتماما أكبر لفحص الالتزامات الدولية للبلدان العربية في مجال حقوق الانسان (شغل ذلك أربعة فقرات من عشرة) بينما اقتصر انشغال الجمعية العمومية الثانية بذلك بشكل محدود(نصف فقرة من خمسة عشر فقرة).

٤ – أما القضايا التي جذبت اجتماع الجمعية العمومية فقد تفاوتت اتساقا مع الواقع المتغير، ولكنها شملت في البيانين القضية الفلسطينية (وان كان بيان تونس قد انفرد بابراز الانتهاكات الخاصة باحتجاز الفلسطينيين في السجون العربية)، ومأساة لبنان. وفيما خصص بيان الخرطوم اهتماما ملموسا للحرب العراقية الإيرانية التي كانت تشكل الحدث الرئيسي في ذلك الوقت، فقد انشغل بيان تونس بالتعبير عن انشغال خاص بالأوضاع في السوان.

٥ – كذلك انفرد بيان تونس بتركيز خاص علي حق المشاركة اتساقا مع تصاعد الحركة المطلبية حول هذا الحق من ناحية، والتطورات علي الصعيدين الدولي والقومي في هذا الاتجاه من ناحية أخري. كما انفرد بالتعبير عن مخاوفه من أعمال العنف الذي تمارسه منظمات أو أحزاب غير رسمية أو أفراد ضد أطراف مدنية أخري، وليس انتهاكات الحكومات فحسب.

٦ – أما المطالب التي تضمنهما هذين البيانين، فقد اتفقا في مطلب الانضمام الي الصكوك والمواثيق الدولية، ومطالبة الحكومات العربية بإعمال هذه الصكوك – والمطالبة بالوقف الفوري لكل أشكال الانتهاكات. وبينما انفرد بيان الخرطوم – اتساقا مع التطورات – الي الوقف الفوري للعمليات الحربية بين العراق وايران، والتفاوض من أجل حل سلمي عادل على أساس احترام حقوق الشعبين العراقي والايراني وكفالة السلم والأمن في المنطقة. كما انفرد بيان تونس بالدعوة لاحترام حقوق الأقليات والقوميات في السودان وموريتانيا والعراق ووقف جميع الأعمال التمييزية التي تتعلق بهم والمطالبة بحق المهجرين منهم في العودة، وكذلك الدعوة للاحترام الصارم لحق اللجؤ السياسي للمعارضين والسماح بحرية العمل للمنظمات العاملة في ميدان حقوق الانسان. كما اتفقا في المطالبة بالايقاف الفوري للقتال في لبنان والسعي الحثيث الي الحوار، والعمل علي تحرير جنوب لبنان من الاحتلال الاسرائيلي واستعادة لبنان لسيادته الكاملة علي كامل أرضه. كما انفرد بيان تونس بالمطالبة باعادة التعددية والحريات الأساسية في السوان.

٧ – وأخيرا فقد اتفق البيانان علي اظهار الاهتمام بقضايا حقوقية خارج «الاختصاص الجغرافي» للمنظمة وركزا علي التمييز والفصل العنصريين في جنوب افريقيا. بينما توسع بيان تونس في الاشارة لقضايا أخري وهي الديمقراطية في أوروبا الشرقية، واستقلال ناميبيا.

وتشعر «أسرة تحرير النشرة» بثقل المهام الملقاة علي عاتق الجمعية العمومية للمنظمة في دورتها الثالثة في ضوء تفاقم مشكلات حقوق الانسان في الوطن العربي، وتزايد الانقسام حول سبل معالجة العديد من هذه القضايا.

وقائع ومتابعات

المغرب : أحزاب المعارضة ترفض المشاركة في الحكومة الجديدة

أعلن الملك الحسن الثانى عاهل المغرب يوم ١٢ نوفمبر / تشرين الثانى تشكيل الحكومة المغربية الجديدة برئاسة السيد محمد كريم العمراني. ولم تشهد الحقائب الوزارية الاساسية أى تغيير، إذ احتفظ السيد كريم العمراني برئاسة الوزراء، وظل السيد عبداللطيف الفيلالى وزيرا للخارجية، والسيد ادريس البصري وزيرا للداخلية والاعلام. ولعل أهم مايميز هذه الحكومة إلى جانب طابعها التكنوقراطي هو استحداث وزارة لحقوق الانسان. وكان الملك الحسن الثاني قد كلف السيد كريم العمراني وهو شخصية مستقلة برئاسة الحكومة الجديدة بعد فشل المساعى الخاصة باشتراك المعارضة المغربية في الحكومة.

وقد عاش المغرب فى الفترة السابقة على تشكيل الحكومة «حالة جديدة» تخرج عن المألوف فى المسار السياسي العربي الذي مازالت تغيب عنه «حقوق المشاركة وتداول السلطة»، إذ دخل عاهل المغرب في مشاورات سياسية مع احزاب المعارضة والغالبية (السابقة) بهدف اقرار «صيغة للتناوب السياسي بين االاحزاب المغربية». واستهل الملك الحسن الثانى مشاوراته مع زعماء أربعة أحزاب معارضة (الاتحاد الاشتراكي، والاستقلال، والتقدم والاشتراكية، والعمل الديمقراطي) يوم ٢٣ أكتوبر / تشرين الأول، حيث عرض عليهم «تشكيل الحكومة من أعضاء الاحزاب الأربعة مع احتفاظه بأربعة مناصب لشخصيات مستقلة، وهي: رئيس الوزراء ووزارة الداخلية والخارجية والعدل، مع ضمان استقرار برلماني لحكومة هذه الأحزاب خلال فترة ثلاث سنوات أو أكثر). وبالمقابل وضع الملك التزامات محددة أمام الحكومة المقترحة، تركز علي التعاطى مع العجز التجاري وتقليصه إلي ١,٥ ٪ والحيلولة دون ارتفاع حجم التضخم، وايجاد فرص عمل توزع في صورة عادلة . وبينما عبرت مشاورات الملك مع زعماء المعارضة عن رغبته في التطلع إلي «التجديد والتغيير»، فقد أثار زعماء المعارضة مطلب «معاودة النظر في نتائج الانتخابات غير المباشرة» لأنها تسببت في تأزيم العلاقات السياسية بين المعارضة والحكومة. كما استقال السيد عبدالرحمن اليوسفي من قيادة الاتحاد الاشتراكى احتجاجا علي

التدخل في هذه الانتخابات.

وبينما وافق حزب التقدم والاشتراكية – الذي سبق إقصاؤه من تحالف الكتلة الديمقراطية – علي المشاركة في الحكومة، فقد اعترضت أحزاب المعارضة الثلاثة يوم ٤ نوفمبر / تشرين الثاني علي المشاركة فيها. وقد حملت أحزاب المعارضة الحكومة المغربية السابقة مسئولية ماوصفته «بافساد العمليات االانتخابية» فى اشارة إلي نتائج الاقتراع غير المباشر التي قلبت المعادلة السياسية لمصلحة أحزاب الغالبية السابقة، وحالت دون احرازها عددا كبيرا من المقاعد لتشكيل غالبية برلمانية مريحة، كما ركزت أحزاب المعارضة علي ضرورة أن تكون مواقفها السياسية متطابقة مع احكام الدستور، وبالتالي فان عدم احرازها الغالبية النيابية يحول دون المشاركة فى حكومة يفترض أن تكون مسئولة أمام ملك البلاد والبرلمان.

وقد حمل الملك الحسن الثاني أحزاب المعارضة مسئولية عدم المشاركة في الحكم وحرمان كوادرها من المشاركة في ادارة شئون البلاد. وبخصوص مطلب المعارضة «بمعاودة النظر فى الانتخابات غير المباشرة» أكد الملك أن أقصي مايمكن فعله هو تسريع البرلمان في تشكيل المجلس الدستوري وتخلي الغرفة الدستورية عن صلاحياتها في نظر النزاعات المتعلقة بالطعون الانتخابية. ويمكن فى هذا الحال اعطاء المجلس الدستورى ملف الانتخابات المشكوك فيها. علي أن يكون حكمه نهائيا. وقد رأت مصادر قانونية وسياسية في هذا الطرح فرصة سانحة لتجاوز الجدل الدائر حول الانتخابات غير المباشرة.

وعلي الرغم مما منيت به المشاورات السياسية من انتكاس، إلا انها حققت عدة مكاسب ديمقرطية ستساهم – بلاشك – في تدعيم المسيرة الديمقراطية فى المغرب. ففى سابقة جديدة على الصعيدين الوطني والعربي، يعرض نظام عربي هذا الحجم من المشاركة على أحزاب المعارضة. كذلك فانها ربما تكون السابقة الأولي – أيضا – التي ترفض فيها أحزاب معارضة الحكم بسبب «موقف مبدئي» من قضية جوهرية طالما ثارت الشكوي بشأنها وهي نزاهة الانتخابات.

الجزائر: تدهور الأوضاع الأمنية يهدد مساعي الحوار الوطني

استمر تدهور الأوضاع الأمنية في الجزائر ودخل مرحلة جديدة فى الفترة الأخيرة،إذ أحرقت مؤسسات صناعية واجتماعية ووسائل نقل، وطالت أعمال العنف – لأول مرة – الرعايا الأجانب في الجزائر، كما استمر عنف الجماعات الاسلامية المسلحة في استهداف كوادر الدولة والمثقفين، واتسع نطاق المواجهات الدامية بين قوات حفظ الأمن والجماعات المسلحة لتخلف ورائها، وبشكل شبه يومي، أعداد غفيرة من القتلى والجرحي.

وكانت سلسلة الحرائق المتعمدة التي شهدتها الجزائر أخيرا، قد بدأت فى يوليو/ تموز الماضي مع تدمير مستودع للاطارات ومختبر الأدوية في ضاحية العاصمة وقد استهدفت الحرائق مؤسسات اقتصادية ودراسية ومنشآت عامة ومركبات عامة. ويشير المراقبون أن لهذه الحرائق وقعا نفسيا كبيرا علي السكان، فاضافة الي الخوف من البطالة .. هناك الهاجس من أن يصاب اقتصاد المناطق التي تقع فيها المؤسسات المنكوبة بالشلل. كما تؤكد هذه الحرائق التغيير في استراتيجية الجماعات المسلحة التي بدأت تركز بشكل واضح علي اضعاف القدرة الاقتصادية للدولة.

وعلي صعيد آخر، طالت أعمال العنف – لأول مرة – الأجانب في الجزائر. وخلقت عمليات خطف وقتل الأجانب حالة من الهلع الشديد داخل أوساط الجاليات الغربية والتي يبلغ عدد أفرادها حوالي ٧٠ ألفا. ودفعت عائلات غربية بأكملها الي مغادرة البلاد، كما انتقلت عائلات أخري للاقامة بالفنادق. وقد طلب دول المجموعة الاوربية من الحكومة الجزائرية حماية مواطنيها، ونصحت أغلب السفارات الغربية رعاياها بإرجاء الرحلات غير الضرورية للجزائر. ويبدو أن الجماعات المسلحة تريد أن تثبت بهذه العمليات أنها «قادرة علي المس بالمصالح الأجنبية» خاصة مصالح تلك الدول التي تؤيد النظام الجزائري فى صراعه مع الجماعات الاسلامية.

كذلك استمر عنف الجماعات الاسلامية في استهداف كوادر الدولة والمثقفين. واحتدمت المواجهات الدامية بين قوات حفظ الأمن والجماعات الاسلامية المسلحة، وذكرت مصادر جزائرية غير رسمية أن عدد المسلحين الذين قتلتهم قوات الأمن خلال شهر سبتمبر/ أيلول الماضي قد بلغ ٦٥ شخصا، وبالمقابل فقدت قوات الأمن خلال الفترة ذاتها ٢٦ من رجالها، كما وصل عدد المدنيين الذين تم اغتيالهم خلال نفس الفترة إلي ٢٥ شخصا.

وقد تزامن تصاعد أعمال العنف فى الجزائر مع تشكيل لجنة «الحوار الوطني» التى تم الإعلان عن انشائها رسميا يوم ١٣ أكتوبر/تشرين الأول برئاسة السيد يوسف الخطيب وعضوية ثمان شخصيات بينها ثلاثة من كبار ضباط الجيش. واللجنة الوطنية للحوار مكلفة بالاعداد لعقد مؤتمر وطني ينتهي بصياغة اتفاق حول تنظيم المرحلة الانتقالية التي تبدأ مع نهاية فترة المجلس الأعلي للدولة في نهاية العام الحالي. وعلي الرغم من أن اللجنة قد أنهت «الجولة الأولي» من لقاءاتها مع التشكيلات السياسية فى البلاد يوم ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول، إلا أنها مازالت تتخبط عند نقطة محورية هي موضوع مشاركة الجبهة الاسلامية للانقاذ فى الحوار الوطني، وذلك بسبب انقسام أركان السلطة في الجزائر بشأن قضية الحوار مع الجبهة إلى تيارين رئيسيين: «الأول» بزعامة السيد علي كافي رئيس المجلس الأعلي للدولة الذي صرح – أكثر من مرة – أنه مع فكرة الحوار والمصالحة الوطنية من «دون استثناء»، بينما يعارض التيار الثاني الذى يمثله السيد رضا مالك فكرة الحوار والمصالحة الوطنية باعتبارها «غير مفهومة وغامضة» وقد اتسع نطاق الجدل بين الفريقين «بالنداء» الذي وجهه وزير الدفاع الجزائري اللواء «الأمين زروال» إلي القوي الحية في البلاد ودعوتها إلي المشاركة في الحوار ودعمه. وقد أكد وزير الدفاع فى حديث له لوكالة الأنباء الجزائرية يوم ٢٤ أكتوبر/ تشرين الأول أن «الجيش الوطني الشعبي لن يكون طرفا في الحوار وأنه مع تداول السلطة .. لكنه لن يبقي متفرجا». وتخشى المنظمة العربية لحقوق الانسان من انعكاس حدة هذا الصراع علي أعمال اللجنة الوطنية

للحوار.

وجدير بالذكر أن هناك شبه اجماع بين الأحزاب الرئيسية المشاركة فى الحوار: (جبهة التحرير، وجبهة القوي الاشتراكية، وحركة حماس، والحركة من أجل الديمقراطية، وحركة النهضة الاسلامية)، علي ضرورة أن يشمل الحوار الجبهة الاسلامية للانقاذ. وقد طالبت هذه الأحزاب لجنة الحوار بعدم ممارسة سياسة «الاقصاء» إزاء الأحزاب الوطنية .. وأكدت أن هذه السياسة لاتخدم الوحدة الوطنية. وتعتبر هذه الأحزاب أن الخروج من الأزمة الجزائرية يكون عبر الحوار الوطني بمشاركة كل الأحزاب التى تقاسمت نتائج انتخابات ٢٦ ديسمبر/ كانون ١٩٩١. وفى المقابل أكد السيد أنور هدام عضو اللجنة التنفيذية للجبهة الاسلامية للانقاذ في الخارج استعداده للمساهمة في «التفاوض» مع السلطات الجزائرية وفق الشروط التي أعلنها قادة الجبهة في الداخل، وهي «تخلي الطغمة العسكرية الحاكمة عن السلطة وتسليمها لأطراف محايدة .. واطلاق سراح الشيوخ وجميع المعتقلين وتحديد موعد لاستئناف المسار الانتخابي».

وقد أصدرت الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان فى٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول «بيانا» أكدت فيه تأييدها ودعمها للجنة الحوار الوطني، وطالبت أن يقدم كل معني بالحوار تنازلات قصد الوصول إلي موقف موحد ينقذ البلاد من هذا المأزق. كما ناشدت «لجنة الحوار» أن تستهل أعمالها بتوجيه «نداء» إلى وقف أعمال الاغتيالات والتخريب والقتل والاعدام، والعودة إلي الحياة الديمقراطية، وهذا ايمانا من الرابطة الجزائرية بأن الحوار لا يمكنه أن يجري والأفكار والأيدي مدججة بالسلاح.

ليبيا: المنظمة تدين بشدة العقوبات علي ليبيا

تلقت المنظمة بقلق بالغ صدور قرار مجلس الأمن رقم ٨٨٣ بتاريخ ١٩٩٣/١١/١١ بتشديد العقوبات الإقتصادية علي الجماهيرية الليبية.

وقد أعربت المنظمة عن إستيائها وأسفها الشديدين لصدور مثل هذا القرار الذي لايعبر فحسب عن منطق القوة بل والكيل بمكيالين، عند تعامل مجلس الأمن مع القضايا الدولية التي تكون الولايات المتحدة أو أي من حلفائها الغربيين طرفا فيها.

وقد سبق للمنظمة أن أكدت – أكثر من مرة – عدم مشروعية القرارات التي اتخذها مجلس الأمن استنادا لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة – في مواجهة ليبيا لمخالفتها الصريحة لميثاق الأمم المتحدة ولقواعد القانون الدولي وللأعراف والمواثيق المنظمة لمحاكمات الأفراد ومدي مسئولية وسيادة كل دولة علي أرضها ورعاياها. ودعت كافة أطراف أزمة لوكربى بالعمل علي حلها بالطرق السلمية بما يجنب الشعب الليبي عواقب الحصار الإقتصادي أو الصدام المباشر.

وتؤكد المنظمة من جديد علي ضرورة وضع نهاية فورية لمسألة العقوبات المفروضة علي الجماهيرية الليبية، والتي تؤثر سلبيا علي الشعب الليبي، وكذا الشعوب المجاورة، كما تؤكد علي ضرورة محاكمة المتهمين الليبيين في قضية لوكربي «محاكمة عادلة ونزيهة» وتسوية المشكلة من خلال الحلول السلمية.

مصر: استمرار أعمال العنف والقمع

تتابع المنظمة ببالغ القلق اتساع دائرة العنف والمواجهات الدامية بين أجهزة الأمن المصرية وعناصر الجماعات الاسلامية المتطرفة ... ويثير المزيد من قلق المنظمة ماتسفر عنه هذه المواجهات من اتساع دائرة انتهاك الحق في الحياة وامتداده ليشمل مواطنين أبرياء خارج نطاق هذه المواجهة، فضلا عما يرافق تصاعد أعمال العنف من اتساع نطاق الحملات الأمنية لاعتقال المشتبه بانتمائهم إلي هذه الجماعات ومحاصرة العديد من القري والمدن لضبط العناصر الهاربة المتورطة فى أعمال العنف، وانتهاء بإصدار المزيد من أحكام الاعدام في قضايا العنف والارهاب.

استمر عنف الجماعات الاسلامية في استهداف عناصر قوات الأمن المصرية وخاصة من أفراد الشرطة السريين، الذين أصبحوا هدفاً مستمرا لعنف الجماعات المتطرفة. وقد رصدت المنظمة العربية لحقوق الانسان مصرع ١٠ من أفراد الشرطة السريين خلال أكتوبر/تشرين الأول وقد سقط معظم هؤلاء القتلي فى ثلاث مدن بمحافظة اسيوط (ديروط والقوصية وأبوتيج). كما استهدفت عمليات القتل عناصر من قيادات الشرطة، حيث لقي المقدم «أبوبكر عزمي» مصرعه بمدينة أبو تيج برصاص الجماعات المتطرفة يوم ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول. كما أطلق متطرفون الرصاص علي سيارة شرطة بميدان عام بمدينة قنا يوم ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول، مماأسفر عن قتل العميد محمود الديب رئيس قسم التحقيقات بمديرية أمن قنا، كما لقيت السيدة نجية دسوقي (٥٥ سنة) مصرعها وأصيب مواطن آخر.

كما سقط العديد من القتلي والجرحي في المواجهات الدامية بين قوات الأمن وعناصر الجماعات المتطرفة. ففي السويس ، تصدت قوات الأمن يوم ٣ أكتوبر/تشرين الأول للمظاهرات التي حاول أعضاء الجماعة الاسلامية الخروج بها لحض الأهالي علي عدم الذهاب إلي صناديق الانتخابات. وأسفرت الاشتباكات بين قوات الأمن والمتظاهرين عن مقتل ضابط شرطة وإصابة العديد من أعضاء الجماعة الاسلامية. وفي ١١ أكتوبر/تشرين قتل النقيب علاء الدين البنا (مباحث القاهرة) أثناء قيام قوات الأمن بالقبض علي الاسلامي أيمن عودة الذي لقي مصرعه أثناء تبادل النيران. كما شهدت منطقة المرج (شمال القاهرة) يوم ١٧ أكتوبر/تشرين الأول معركة بالاسلحة النارية بين الشرطة وثلاثة من أعضاء الجماعة الاسلامية أسفرت عن مقتل ضابطين واسلاميين وإصابة ضابط وشرطيين واعتقال أحد المشتبه فيهم يدعي «أحمد عبدالحليم عبدالحميد».

كذلك طال عنف الجماعات المتطرفة بعض المدنيين خلال أكتوبر/تشرين الأول، حيث أطلق ثلاثة متطرفين يوم ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول النار علي ثلاثة مواطنين مسيحيين داخل صيدلية بمدينة ديروط، فقتلوا أحدهم وأصابوا آخرين. وفي ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول قام شاب (رجحت المصادر الأمنية أن يكون مختلا عقليا) بإطلاق النار علي رواد كافتيريا بفندق سميراميس مماأسفر عن مقتل أربعة أجانب وإصابة ثلاثة آخرين. وقد شنت أجهزة الأمن المصرية حملات أمنية

واسعة النطاق شملت العديد من محافظات الجمهورية،واستهدفت اعتقال العناصر المتطرفة والمشتبه فيهم وذلك بعد سلسلة عمليات القتل التي تمت لعناصر من قوات الأمن والمواطنين والأجانب.

وقد أسفرت هذه الحملات عن اعتقال المئات من العناصر المتطرفة والمشتبه فيهم. كما فرضت قوات الأمن حصاراً أمنياً علي مدن ديروط والقوصية وأبوتيج، وأكد مصدر أمني أن «التشديد الأمني لن يستمر طويلاً وأن الحصار الأمني جاء بعد سلسلة عمليات القتل التي تمت جهاراً نهاراً في شوارع هذه المدن وأمام الأهالي ومع هذا لم يتمكنوا من القبض علي واحد منهم».

وعلي صعيد آخر، تجددت الأحداث الدامية التي تشهدها السجون المصرية في الفترة الأخيرة. ففي٢٤ أكتوبر/تشرين الأول شهد سجن أبوزعبل اشتباكات جديدة بين قوات الأمن والمعتقلين الاسلاميين استخدمت فيها الهراوات والآلات الحادة والقنابل المسيلة للدموع، اثر توجه قوات الأمن للقيام بحملة تفتيشية علي زنازين المسجونين. وقد أسفرت الاشتباكات عن مصرع المعتقل الاسلامي «المحمدي محمد مرسي» وإصابة ٦ جنود و١٠ ضباط، كما أصيب ٥٦ من العناصر الاسلامية تم التحفظ عليهم بواسطة النيابة العامة بتهم إثارة الشغب ومقاومة السلطات والتخريب. وقد صرح مصدر أمني مسئول أن الأسباب الحقيقية وراء أحداث «الشغب» التي تحدث بين الحين والآخر، ترجع إلي الاجراءات الأمنية المشددة التي فرضتها مصلحة السجون علي المعتقلين بعد أن ثبت تورطهم في العمليات الارهابية وذلك بالتخطيط لها ونقل التكليفات بشأنها مع الزائرين إلي خارج السجن. وقال نفس المصدر أن وزارة الداخلية قد منعت الزيارات عن بعض المعتقلين الاسلاميين، وقررت «تغريب» عدد من المعتقلين بنقلهم من سجون محافظاتهم إلي مناطق أخري. حيث تم نقل ٧٦ معتقلاً من سجن اسيوط العمومي إلى ليمان طره، خشية حدوث عمليات شغب داخل سجن اسيوط الذي يعد من السجون المتهالكة. كما تم نقل ٥٠ معتقلاً من سجن أبو زعبل إلي سجن «العقرب» شديد الحراسة.

وعلى صعيد المحاكمات العسكرية، أصدرت المحكمة العليا بالاسكندرية يوم ١٤ أكتوبر/تشرين حكمها فى قضية (طلائع الفتح – ٣) بإعدام المتهم الأول وبأحكام تتراوح بين السجن والاشغال الشاقة لعدد ٣٢ متهماً، وبراءة متهم واحد. كما قضت نفس المحكمة فى القضية رقم ٢٠ جنايات عسكرية لسنة ١٩٩٣ والمتهم فيها ١٩ فرداً بإعدام المتهمين الأول والثاني وبراءة ٤ متهمين وبالسجن والأشغال الشاقة لباقى المتهمين.

كما أصدرت دائرتان للمحكمة العليا بالقاهرة يوم ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول أحكامها فى قضيتي (طلائع الفتح – ١) و(طلائع الفتح – ٤). فقضت في القضية الأولي بإعدام ٨ متهمين وبراءة ١٥ متهماً وبمعاقبة ٣٠ متهما آخرين بعقوبات تتراوح بين السجن والأشغال الشاقة والمؤقتة. أما أحكام القضية الثانية فقد خلت من أي حكم بالاعدام أو السجن المؤبد واقتصرت على السجن لمدة ٥ سنوات لمتهمين هاربين و٣ سنوات لـ١٥ متهماً وبراءة ١٧ متهماً.

كما أصدرت المحكمة العسكرية العليا يوم ٣١ أكتوبر/تشرين الأول أحكامها في قضية (طلائع الفتح – ٢) وقضت بالاشغال الشاقة ١٥ سنة علي المتهم الأول وبالأشغال الشاقة ١٠ سنوات علي الثاني وبالسجن ٥ سنوات علي ١١ متهماً و٣ سنوات علي ٢٩ متهماً وبالأشغال الشاقة ٣ سنوات علي متهم والسجن ٥ سنوات علي متهم آخر وبراءة ٢٩ متهما.

وبذلك يصبح إجمالي الأحكام الصادرة بالإعدام من المحاكم العسكرية ٣٩ حكماً منذ نهاية العام الماضي، تم تنفيذ ١٨ حكماً منها وهو مايعد رقماً قياسياً للاعدامات السياسية فى مصر خلال القرن الحالي.

السودان: مظاهرات بجامعة الخرطوم احتجاجاً علي تزوير الانتخابات الطلابية

تابعت المنظمة ببالغ القلق أنباء اقتحام قوات الأمن السودانية جامعة الخرطوم واعتقال ٣٠٠ طالب وطالبة اثر الاعتصامات والمظاهرات الضخمة التي شهدتها الجامعة بسبب اتهام تحالف «الطلاب المستقلين وأنصار الأحزاب المحظورة» زملاءهم من أعضاء «الجبهة الاسلامية» تزوير نتائج انتخابات اتحاد طلاب الجامعة التي بدأت يوم ٣ نوفمبر/تشرين الثاني. وكانت جامعة الخرطوم قد شهدت يوم ٩ نوفمبر/تشرين الثاني حالة من التوتر الشديد بعد اعتصام الطلاب المستقلين وآخرين من أنصار الأحزاب المحظورة في مكتب الدكتور مأمون حميدة مدير الجامعة واحتجازه بداخله، كما قام الطلاب بتنظيم مظاهرة ضخمة اخترقت شوارع الجامعة.. واستخدمت قوات القنابل المسيلة للدموع والهراوات لتفريق المعتصمين. وبينما أكد مسئول أمني عدم حدوث وفيات بين الطلاب المصابين الذين قدر عددهم بأربعين طالباً قالت مصادر معارضة أن عدد المصابين قد يكون أكبر.

وقد نشرت أجهزة الاعلام السودانية نتائج الانتخابات الطلابية ووصفتها بأنها انتصار كبير «للجبهة الاسلامية». وأكد رئيس لجنة انتخابات الجامعة عدم صحة الأنباء التي ترددت عن تزوير الانتخابات لصالح الجبهة الاسلامية. وكانت الانتخابات الطلابية قد جرت يوم ٣ نوفمبر/تشرين الثاني لانتخاب ٤٠ طالباً لعضوية اتحاد الطلاب. وقد تنافست فيها ثلاث قوائم رئيسية (تحالف تجمع الاحزاب المحظورة مع المستقلين، وقائمة أنصار الجبهة الاسلامية، وقائمة الاخوان المسلمين). وقد حصلت قائمة الجبهة الاسلامية علي كل مقاعد الاتحاد (٤٠ مقعداً). ويذكر أن اتحاد طلاب الجامعة قد ظل مجمداً منذ نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩١ بعد قرار ادارة الجامعة حل الاتحاد في أعقاب أحداث المظاهرات الطلابية احتجاجاً علي تعديل نظام اعاشة الطلاب.

وقد ذكرت المصادر الصحفية أن سلطات الأمن السودانية أطلقت يوم ١٠نوفمبر/ تشرين الثاني سراح جميع الطالبات اللاتي اعتقلن ضمن مجموعة الـ ٣٠٠ طالب. كما أكد الدكتور مأمون حميدة رئيس الجامعة أن السلطات الأمنية كشفت مخططاً شارك فيه عسكريون متقاعدون وطلاب من جامعات سودانية «استغل ظروف

انتخابات اتحاد طلاب جامعة الخرطوم لاحداث عمليات تخريب وارغام ادارة الجامعة علي اغلاقها». وذكر أن قوات الأمن اعتقلت عسكريين متقاعدين وطلاب من خارج الجامعة، وأوضح أن «خمسة طلاب من جامعة الخرطوم ما زالوا محتجزين وأن بقية المعتقلين من طلاب جامعة النيلين وأم درمان، إضافة إلي عسكريين متقاعدين ضبطوا متلبسين بالمشاركة في أعمال الشغب». ولكنه لم يحدد هؤلاء كما لم يعط أي تفاصيل عنهم.

الصومال: إعادة التقييم

يثير استحقاق نهاية/ مارس آذار ١٩٩٤ الخاص بإنهاء مهمة القوات الأمريكية في الصومال العديد من التحليلات حول مصير عملية يونيو صوم (٢) ووجود قوات الامم المتحدة فى الصومال. كما يثير التساؤل على مستقبل التطورات الداخلية، ووقف القتال والمصالحة الوطنية، وجهود الاغاثة الدولية.

وقد حدد السكرتير العام للامم المتحدة ثلاثة خيارات لمستقبل عملية الامم المتحدة بعد ٣١ مارس/آزار: أولها إبقاء المهمة نفسها وكذلك عدد الجنود (٢٦ ألفا) والثاني يقضي بتخفيض عدد القوات إلي نحو ١٨٥٠٠ جندي في مهمة اكثر تحديدا، ويقترح الخيار الثالث إبقاء خمسة آلاف جندي فقط لمهمات محددة تركز على الحد الادني في الدور الدولي في الصومال بينما رفض السكرتير العام إمكان الإنسحاب الكامل من الصومال.

وكانت الاحداث في الصومال قد تدهورت بشدة منذ الخامس من يونيو/حزيران اثر اتهام قوات التحالف الوطني الصومالي الذي يتزعمه اللواء محمد فارح عيديد بالمسئولية عن مقتل عدد من الجنود الباكستانيين، واستصدار قرار من الامم المتحدة بالقبض عليه، وتقديمه للمحاكمة، وأخذت عمليات القوات منحي إتسم بالضراوة والمبالغة في العنف زاد من الاعباء التي تثقل كاهل الصومال، وترقي إلي مستوى الكوارث التي توالت عليه تباعا بدءا من الاقتتال الأهلي إلى انهيار الدولة وغياب سلطتها القادرة على تنظيم وضبط الحياة العامة، وما ترتب علي ذلك من انتشار الفوضى وتمزيق اقليم الدولة وانفصال الشمال فيما سمى بجمهورية أرض الصومال.

ففي إطار هذه المواجهة تزايد اعداد القتلي بشكل يستثير المخاوف، واذا كان ضحايا العملية الاولي للامم المتحدة يقدر بالعشرات من الصوماليين فقد أصبح بعد العملية الثانية «يونو صوم – ٢) يقدر بالمئات، وقد بدأت القوات الامريكية في١٩٩٣/٦/١٢ أعمال قصف جوى مستخدمة فى ذلك حوالي مائة طائرة، واستمرت قرابة الثمانية أيام حتي وصفها المراقبون. بانها «صارت اجراءً روتينيا» كما تصدت القوات الدولية للمظاهرات السلمية الاحتجاجية مماأسفر عن سقوط المزيد من الضحايا وقد أعلن الرئيس الامريكي عقب هذه الغارات في مؤتمر صحفي «ان العملية قصمت ظهر عيديد عسكريا، وأن الهدف الأساسي منها كان شل قدرته العسكرية، ومنعه من نشر الفوضي في العاصمة الصومالية» غير أن عمليات القصف تجددت في شهر يوليو/تموز، سبتمبر/أيلول بعنف بالغ وضاعفت من سقوط القتلي من الصوماليين وأخذت الانتقادات تنهال علي أسلوب العمليات من جهات عدة، تصاعدت بعد العمليات العنيفة في شهور يوليو/تموز، فاتهمت منظمة الحقوق الافريقية المعنية بحقوق الانسان، القوات الدولية في الصومال بالافراط في اطلاق النار والقتل التعسفي، وانتقدها أحد خبراء الامم المتحدة فى تقرير نشر فى ١٩٩٣/٨/٥ في الصحف الغربية وأكد أن عملية الامم المتحدة «تعد تشويها لدور الامم المتحدة كقوة حيادية قادرة علي القيام بدور الوسيط للحد من أعمال العنف بين الفصائل الصومالية». كما امتدت الانتقادات إلي داخل القوات الدولية ذاتها وحذر قائد القوات الايطالية فى الصومال في ١٩٩٣/٧/٣١ من «أن المواجهة بين القوات الدولية المشاركة في عملية «يونو صوم – ٢»، وزعيم التحالف الوطني الصومالي قد تحولت إلي حرب عصابات وأن المهمة الانسانية التي بدأت انسانية يجب أن تستمر على النهج نفسه»، كما قررت ايطاليا نشر قواتها خارج مقديشيو، ووصف وزير الدفاع الإيطالي هذا الإجراء بأنه إعتراض علي منطق المواجهة العسكرية الذي تحاول عملية الامم المتحدة تنفيذه في الصومال».

وقد تواترت الاخبار عن عمليات الايقاف والاحتجاز بشكل مستمر وكذلك الاعتقال العشوائي، فأعلن مسئولو الامم المتحدة في ١٩٩٣/٩/٩ أنهم يحتجزون مايزيد علي أربعمائة صومالي دون محاكمة في مقديشيو، وقالوا أن هؤلاء الأشخاص محتجزون لاتهامهم بارتكاب جرائم مختلفة تتعلق بمخالفة القوانين الدولية، وأن بعضهم تم احتجازه منذ ٦ أشهر، واعترفت وزارة الحربية الامريكية هي الاخري بانها ألقت القبض علي عدد من الصوماليين الابرياء غير مرة وتم الافراج عنهم بعد تقديم الاعتذار لهم.

وكذلك تواترت الانباء عن الاعتداء بالضرب علي العديد من المواطنين المدنيين في الصومال، بل والمعاملة العنصرية أيضاً، وحقق الجيش الكندي في حوادث عنصرية نسبت إلي الوحدة الكندية في القوات الدولية في الصومال، وأذاع تقريرا في سبتمبر/ايلول عن مقتل ٤ صوماليين بدوافع عنصرية وأظهر التحقيق ١١ حالة اعتداء لنفس الدوافع، ووجهت منظمة الحقوق الافريقية المعنية بحقوق الانسان أعنف نقد إلي الوحدة البلجيكية. وقالت أن هناك دلائل واضحة علي ارتكاب أعمال قتل وضرب واساءات عنصرية بلامبرر، وأيدت عدة وكالات اغاثة النقد الذي وجه إلي القوات البلجيكية واتهمت إحدي الجهات الصومالية القوات البلجيكية بالقاء ١٢ طفلاً في النهر في يوليو ١٩٩٣، وضرب المواطنين وربطهم في سيارات وسحبهم في الشوارع العامة.

واتسمت معالجة المشكلة بالتضارب والارتباك، ففي الوقت الذي طالب فيه الأمين العام في تقرير في ٩٣/٨/١٩ بإضافة ٣٠٠٠ جندي «من أجل توسيع نشاط عملية الامم المتحدة، ومواصلة برنامج نزع السلاح في وسط الصومال وشماله وفي مقديشيو» أعلنت فرنسا في ١٩٩٣/١٠/٢٦ أنها ستسحب قواتها من الصومال البالغ عددها ١١٠٠ جندي بحلول نهاية يناير/ كانون الثاني المقبل، ووصفت القرار بأنه اتخذ فى إطار تحرك لتقليل دورها فى عمليات حفظ السلام في العالم، وبعدما أقر مجلس الأمن نهاية العمليات في الصومال في أول

مارس/آزار ١٩٩٥، أعلنت الولايات المتحدة انها ستسحب قواتها في نهاية مارس/آزار ١٩٩٤، أي قبل نهاية الموعد الذي حددته الأمم المتحدة لنهاية العمليات بعام تقريباً، وقد تقرر ذلك بعد سقوط عدد من الجنود الامريكيين قتلي، وأسر أحد الطيارين الامريكيين، وتصاعد الانتقادات من الرأي العام الامريكي، واتهام الكونجرس للادارة الامريكية بعدم تحديد أهداف واضحة للعملية في الصومال، والمطالبة بإعادة رسم السياسة الامريكية، تجاه الصومال، واظهار المصلحة القومية من تواجد القوات الامريكية بالصومال، وجاء قرار الادارة بتحديد نهاية مارس/آزار ١٩٩٤ كموعد نهائي لوجود القوات الامريكية، وفي نفس الوقت ارسال تعزيزات للبحث عن مخرج لائق من الازمة، والاخذ بخط غير تصعيدي تجاه قضية مقتل الجنود الباكستانيين، ومسئولية اللواء محمد فارح عيديد عنها، الذي بادر بتسليم الطيار الامريكي الاسير، وأعلن وقف اطلاق النار من جانب واحد.

في إطار هذا الواقع المتردي لم تسهم الجهود السياسية كعنصر مرجح في التهدئة، كما لم تظهر مقومات تثير التفاؤل فقوبل الاجتماع الرباعي الذي دعا إليه الرئيس محمد حسني مبارك بصفته رئيسا للدورة الحالية لمنظمة الوحدة الافريقية والذي شارك فيه كل من الامناء العامين لمنظمة الوحدة الافريقية، وجامعة الدول العربية، والمؤتمر الاسلامي وخلص في بيانه في ١٩٩٣/١٠/١٤ إلي إعادة بنود اتفاقية أديس ابابا في ٢٧ مارس/آزار إلي الاذهان. واحراز تقدم في عملية المصالحة كما دعت إلي انشاء صندوق لاعادة الاعمار، وحث جميع الدول المساهمة السخية في عمله. ودعوة أثيوبيا إلي مواصلة جهودها لايجاد حل للازمة في الصومال، قوبل بموقف يتراوح بين الانتقاد (اريتريا) أو الصمت من جانب بعض دول المنطقة كما ضاعف تذبذب السياسة الامريكية تجاه قضية الإقتتال مع أحد الاطراف في الصومال الذي تكرر أكثر من مرة بتقبله ثم استبعاده، ثم السعي للقبض عليه، ثم مهادنته ثم استبعاده مرة أخري، ضاعف من تفتيت الجهود السياسية لاحتواء الازمة.

وهكذا ومع بدء الحديث عن انسحاب القوات الدولية، لايبدو هناك الكثير من التفاؤل حول الوصول إلي تسوية قبل هذا التاريخ. ويثور من ثم التساؤل عن مصير الصومال بعد الانسحاب، ومن المؤسف أن بوادر الاقتتال قد بدأت في التجدد بين قوات التحالف الوطني الصومالي بزعامة اللواء عيديد، والقوات الموالية للرئيس المؤقت علي مهدي محمد، كما تفيد بعض المصادر أن الفئات الصومالية تعد العدة للاقتتال بعد انسحاب القوات الدولية.

الأردن: مشاركة مرتفعة في الانتخابات النيابية الأردنية: ونزاهة في عملية الاقتراع والفرز.. رغم الانتهاكات التي شابت الحملة الانتخابية

اتسمت الانتخابات النيابية الاردنية، التي جرت يوم ٨ نوفمبر ١٩٩٣، بالحرية والنزاهة إلي حد كبير في مرحلتها الأخيرة المتمثلة في عملية الاقتراع. لكن شاب مرحلة الاعداد لها بعض الانتهاكات القانونية والاجرائية علي حد سواء.

وقد بدأت تلك الانتهاكات بقرار فض البرلمان السابق في يوليو/تموز الماضي. قبل انتهاء فترته بحوالي ثلاثة أشهر. وتبين أن الاجراء استهدف تجنب عرض التعديل الذي لحق بقانون الانتخابات في أغسطس/آب علي البرلمان. فقد صدر التعديل بقرار حكومي، وتم تصحيحه علي نحو يضعف مركز قوي المعارضة ويحد من فرصها في الانتخابات. وتركز التعديل في الزام الناخب باعطاء صوته لمرشح واحد فقط، بعد أن كان يختار عددا من المرشحين يساوى عدد نواب دائرته الانتخابية.

وكان لهذا التعديل تأثير سلبي علي مستوي التنافس الانتخابي، حيث فرض علي الاحزاب تقليص عدد مرشحيها حتي لاتتشتت أصوات مؤيديها بين عدد كبير من المرشحين. كما أدي إلي تدعيم النزعات العشائرية والاقليمية وحتي الطائفية، نتيجة ضيق مجال الاختيار المتاح للناخبين. وانعكس ذلك في تركيب البرلمان الجديد. الذي يسوده المستقلون الذين انتخب كثيرون منهم علي هذه الأسس التقليدية. وكان واضحا، منذ أن تم تعديل قانون الانتخاب علي هذا النحو، أن الحكم عازم علي عدم السماح للمعارضة بالحصول علي تمثيل برلماني يتيح لها التأثير علي التطورات الخاصة بعملية التسوية في جانبها الأردني الذي يحتاج إلى تصديق علي أي اتفاقية سلام مع اسرائيل. وترتب علي ذلك توتر في المناخ المحيط بالحملة الانتخابية التي يمكن القول بأنها جرت في أجواء غير طبيعية. فقد اتخذت السلطات مجموعة من الاجراءات التقييدية أهمها:

* التشدد في إبعاد موظفي الحكومة عن العملية الانتخابية كليا، إلي حد حرمانهم من حق التعبير عن آرائهم في الصحف ومن حق المشاركة في الحملة الانتخابية في غير ساعات الدوام. وأظهر هذا الاجراء تناقضا في تفسير قانون الاحزاب السياسية الذي لايمنع موظفي الحكومة من حق الانتماء إلي أحزاب، لكنه يقيد دورهم في الحملة الانتخابية – وفي هذا السياق تعارض تفسير المعارضة لمدي هذا التقييد، حيث رأت أنه ينحصر في فترة عملهم الرسمي، أي ساعات الدوام فقط، مع التفسير الحكومي الذي جعل لهذا التقييد صفة الشمول، أي في وقت العمل أو في غيره. كما أدي التشدد في إبعاد موظفي الحكومي عن الانتخابات إلى انتهاك آخر تمثل في محاصرة مقر أحد الاحزاب لمنع عقد مؤتمر صحفى استهدف عرض قضية إبعاد ٣٧ من موظفي وزارة التعليم من أماكن عملهم لاتهامهم بالتدخل في الحملة الانتخابية. ولم يتم السماح بعقد المؤتمر إلا بشروط أهمها عدم مقابلة الصحفيين للموظفين المبعدين.

* حظر المهرجانات الانتخابية في الاماكن العامة بحجة حماية الأمن العام. ورغم أن محكمة العدل العليا قضت بإلغاء هذا الحظر لعدم قانونيته. فقد صدر حكمها في ٢٨ أكتوبر أي قبل عشرة أيام فقط من يوم الاقتراع. فرض قيود علي حرية الصحافة ومصادرة حق التعبير عن الرأي في بعض جوانب الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني، إستناداً إلي نصوص قانونية تحظر مايسمي بالاساءة إلي رؤساء الدول الشقيقة والصديقة. وفي هذا الاطار تم اعتقال ثلاثة صحفيين في آخر أكتوبر الماضي لمدة يوم واحد والتحقيق معهم. كما امتد التقييد ليشمل

تحذيراً صارما من إنتقاد القضاء العسكري واجهزة الأمن. وأعلن الملك حسين بوضوح فى ١٤ أكتوبر (لن نتسامح مع كائن من كان فيما رأيناه أخيراً من الهمز واللمز والتجريح بحق هذه الاجهزة).

وقد أثر كل ذلك على مسار العملية الانتخابية التي سجلت تراجعا في تمثيل أهم قوي المعارضة في البرلمان الجديد. واسهم في ذلك ايضا الانحياز الواضح لعاهل البلاد إلي صف المرشحين المناصرين والقريبين من الحكم، أو من يطلق عليهم عموما تيار الوسط. فقد بثت الاذاعة الاردنية في اليوم السابق ليوم الاقتراع رسالة من الملك إلي الناخبين انطوت علي دعوة واضحة لانتخاب مرشحي هذا التيار، والابتعاد عمن وصفهم بأنهم (أصحاب الاصوات المجلجلة والشعارات البراقة الزائفة).

وفي هذا السياق جاءت نتائج الانتخابات معبرة عن حصيلة ماسبقها من اجراءات قبل يوم الاقتراع، الذي لم تسجل خلاله خروقات لسلامة عملية التصويت والفرز واعلان النتائج باستثناء شكوي واحدة بشأن الدائرة الخامسة في العاصمة. فقد شكا مرشحان بهذه الدائرة من ان رئيس اللجنة المركزية للانتخابات أعلن نتائجها قبل استكمال نقل نتيجة ١٢ صندوقا إلي اللوحة الرئيسية للفرز والجمع، أي قبل الانتهاء من جمع الاصوات التي حصل عليها كل مرشح.

لكن لم تتضمن هذه الشكوي، وفقا لما ورد الينا، مايؤكد أن هذا الخطا أثر علي سلامة النتائج المعلنة للدائرة المذكورة. والملاحظ أن الأجواء التي سبقت الاقتراع لم تشكل انتهاكا مباشرا علي عملية التصويت، التى توفرت لها ضمانات تكفل نزاهتها إلي حد بعيد. ومن أهم الاجراءات التي ساعدت علي ذلك قرار وزير الداخلية بضرورة ابراز وثيقة الهوية الشخصية عند الاقتراع إلي جانب البطاقة الانتخابية، الامر الذي اغلق بابا كان من الممكن أن يتسلل منه التزوير. وجاء ذلك القرار الايجابي استجابة لشكاوي من أن بعض البطاقات الانتخابية سلمت لغير اصحابها نتيجة الميل للتسهيل علي الناخبين. فكان بامكان أي فرد أن يحصل علي بطاقات انتخابية تخص غيره من افراد عائلته. كما قام بعض المرشحين بتسلم بطاقات خاصة بافراد في دوائرهم الانتخابية بعد حصولهم علي توكيلات من هؤلاء الافراد.

وقد اتاح هذا التسهيل امكانية تجاوز المشكلات البيروقراطية المتعلقة بتسليم البطاقات الانتخابية الجديدة، الامر الذي اسهم في رفع مستوي المشاركة إلي حوالي ٦٨٪ ، بينما لم تتجاوز هذه النسبة ٤٠٪ في انتخابات ١٩٨٩ وتعد هذه النسبة التي حققتها المشاركة في الانتخابات الاردنية الاخيرة من أعلي نسب المشاركة الحقيقية في الوطن العربى حتي الآن.

فلسطين: تلاعب اسرائيلي في الافراج عن المعتقلين ضمن مواصلة انتهاك الحقوق الانسانية

رغم كل ماحصلت عليه إسرائيل بموجب اتفاق الحكم الذاتي ورسالة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلي رئيس وزرائها في إطار الاعتراف المتبادل، مازالت انتهاكاتها لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة تتوالي.

فالاجراءات التعسفية ضد المواطنين الفلسطينيين مابرحت مستمرة في كل المجالات، بما في ذلك الاعتقالات التي لم تتوقف رغم الوعود الاسرائيلية بالافراج التدريجى عن المعتقلين والمسجونين. فعلي سبيل المثال أعلن وزير خارجية اسرائيل شيمون بيريز في حديث مع صحيفة «القدس» يوم ٢٨ أكتوبر الماضي (سنطلق سراح معظم المعتقلين الفلسطينيين خلال اسابيع قليلة). وكان ذلك بعد ثلاثة أيام من اطلاق سراح عدد هزيل من هؤلاء المعتقلين لايتجاوز ٦٠٠ معتقل، أي نحو ٥٪ فقط من المجموع الذي يزيد علي ١٢ ألفاً.

ويثير هذا السلوك الذي يتعارض جوهرياً مع ماترتكز عليه إسرائيل من اعطاء أولوية لاجراءات بناء الثقة واظهار حسن النوايا، قضيتين رئيسيتين بشأن اسلوب التعامل مع المعتقلين الفلسطينيين:

القضية الاولي تتعلق بالتمييز بين هؤلاء المعتقلين وفقا لإنتماءاتهم السياسية، واستثناء معتقلي حركتي «حماس» و«الجهاد الاسلامي» اللتين تعارضان اتفاق الحكم الذاتي. وتم تطبيق هذا التميز علي أول دفعة من المعتقلين – الذين أطلقوا في ٢٥ أكتوبر الماضي – باسلوب فظ ينطوي علي استخفاف بمشاعر الناس، حيث تم الاستبعاد في اللحظة الاخيرة فيما كان أهالي عدد من المعتقلين الذين جري الغاء قرار الافراج عنهم ينتظرونهم.

أما القضية الثانية فترتبط بالتباطؤ الشديد والتسويف في الافراج عن المعتقلين، علي نحو يتعارض حتي مع الخطاب المعلن. فلم يتم تحديد جدول زمني واضح حتي إعداد هذا التقرير. والجدول الاسرائيلي الوحيد المعروف هو الذي يميز بين المعتقلين إما حسب انتماءاتهم السياسية كما سبق ايضاحه، أو وفق معايير عمرية وصحية وبموجب هذا الجدول التمييزي، تعطي الاولوية لاطلاق سراح الذين تجاوزوا الخمسين أو من هم دون سن الثامنة عشرة، إضافة إلي النساء.

وهناك جدول آخر غير معلن يقضي بالبدء بالمعتقلين الذين توشك فترات اعتقالهم أو سجنهم علي الانتهاء. وهذا ماحدث بالنسبة للدفعة الأولي، حيث ثبت أن المفرج عنهم تنتهي فترات اعتقالهم بعد أسابيع قليلة.

والملاحظ أن فترة عقوبة اكثر من خمسة آلاف من المعتقلين والمسجونين الفلسطينيين تنتهى خلال الاشهر الستة المقبلة.

وهكذا تواصل إسرائيل انتهاكاتها لحق الفلسطينيين في الحرية، برغم التوصل إلي اتفاقها مع منظمة التحرير، من خلال التلاعب بعملية الافراج عن المعتقلين. وكان المنتظر أن يقود الاتفاق الاعتراف المتبادل اللذان توصلت لهما مع المنظمة. إلي إطلاق سراح جميع المعتقلين بشكل فوري علي أساس معاملتهم كأسري حرب ينطبق عليهم القانون الدولي لا القانون الاسرائيلي. فقد أقتيد هؤلاء إلى السجون ومعسكرات الاعتقال بسبب مقاومتهم لسلطة محتلة أو نتيجة انتمائهم إلي منظمة التحرير التي اعترفت بها اسرائيل أخيراً. لكن طبيعة اتفاق الحكم الذاتي نفسه وتجاهله لكون السلطة الاسرائيلية في الضفة وقطاع غزة هي سلطة احتلال، يعطي اسرائيل فرصة للتلاعب بعملية الافراج عن المعتقلين فضلاً عن مواصلة الاعتداءات عليهم خلال الاستجوابات التي يتعرضون لها. فمازالت المعاملة التعسفية

مستمرة كما كانت، مما أدي إلي وفاة أحد المعتقلين في اليوم الذي سبق الافراج عن الدفعة الاولي، وهو الشهيد يحيي ناطور (٢٤ عاما) فى سجن خبير بالقرب من نابلس. وكان المذكور يعاني من تدهور حاد في صحته منذ استجوابه الذي استمر ٧٠ يوما وفقا لرواية شقيقته، التي تدعمها – موضوعيا – كثرة من تقارير منظمات حقوق الانسان كشفت الاعتداءات الجسدية والنفسية التي يتعرض لها المعتقلون خلال استجوابهم.

العراق: مجلس الأمن يقرر تجديد العقوبات

قرر مجلس الأمن الدولي يوم ١٩ نوفمبر/ تشرين الثاني استمرار العمل بالعقوبات الاقتصادية المفروضة علي العراق منذ ثلاث سنوات. وأكد المجس عدم توافر الشروط الضرورية لتعديل هذه العقوبات أو الغائها. وفي الوقت ذاته ذكرت التقارير الواردة للمنظمة من العراق أن المواطنين يستعدون لمواجهة أشهر طويلة من النقص في المواد الغذائية والأدوية بعد هذا القرار.

وكانت بعثة مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي، قد زارت العراق خلال شهر يونيو/حزيران ١٩٩٣ لتقدير واقع المحاصيل وامدادات الأغذية فى العراق. وأوردت البعثة في تقريرها الصادر عن هذه الزيارة أن اقتصاد العراق تعرض للتدمير الشديد بسبب العقوبات المفروضة منذ أغسطس/آب ١٩٩٠، والتي شلت اقتصاد البلد ككل وأدت إلي نشؤ حالات من الحرمان المستمر والجوع المزمن ونقص التغذية المتوطن وانتشار المعاناة الإنسانية، وكشفت البعثة حدوث تدهور ملموس في امدادات الأغذية في جميع أنحاء البلاد، وظهور مؤشرات معروفة تسبق حالات المجاعة علي نطاق واسع مثل الارتفاع الخيالي للأسعار، وانهيار مستويات دخل الأفراد، والانتشار الشديد للبطالة وانخفاض انتاج المحاصيل، وانتشار الأمراض وارتفاع معدلات الجريمة والتزايد المستمر في أعداد المعدمين.

وأوضح التقرير أنه علي الرغم من الدور الحاسم الذي يقوم به نظام التموين الحكومي في تجنب وقوع مجاعة شاملة في العراق، إلا أن هذا النظام يتعرض لضغوط متزايدة بسبب المشكلات الخطيرة التي تواجه الحكومة في تمويل واردات الأغذية والأعباء الضخمة الواقعة علي عاتقها بسبب دعمها للأسعار، فضلاً عن أن الحصص الغذائية التي يوزعها النظام غير كافية من الناحيتين الكمية والنوعية، بما يدفع السكان إلى استكمال هذه الحصص بمشتريات من السوق المفتوحة، التي وصلت أسعار السلع الرئيسية بداخلها إلى مستويات خيالية، وأرجعت ذلك الي الهبوط الحاد في سعر الدينار. كما أكدت البعثة انهيار مستوي دخل الأفراد رغم رفع معدل المرتبات بمعدل مرتين منذ ١٩٩٠.

وقد حثت البعثة المجتمع الدولي علي أن يستجيب باسرع مايمكن لإيجاد حل لهذه الأزمة، وأكدت البعثة أنه رغم المعونات الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي للعراق إلا أنها غير كافية، ولم تشمل سوي ٧٫٥٪ من المجموع الكلي للسكان، وأن الحل الوحيد لمشكلة الإمدادات الغذائية الخطيرة هو وضع ترتيبات ملائمة تسمح للعراق بأن يستورد كافة احتياجاته من الأغذية من المصادر التجارية.

حقوق الانسان فى الوطن العربى

الأردن/ العراق
غموض مصير مواطن فلسطيني

تلقت المنظمة إلتماسا بشأن مواطن فلسطيني يدعي بسام سليمان طليب إختفي منذ يوليو/تموز ١٩٩٣. وقد أفاد الإلتماس أن المذكور كان قد بدأ مع منتصف العام ١٩٩٢ العمل بالتجارة بين الأردن والعراق، وأن السلطات العراقية كانت قد سبق لها إعتقاله لقيامه بنقل بضاعته (التفاح والساعات الي العراق، والتمر والحرامات الصوفية إلي الأردن) بغير الطريق القانونية.

وقد راجعت والدة المذكور دائرة المخابرات العامة ووزارة الخارجية الأردنية بهذا الخصوص، لكنهما أبلغاها بالبحث عنه في سجون العراق. وبالتوجه الي السلطات العراقية لم تتمكن حتي الآن من معرفة مصيره.

وقد خاطبت المنظمة السلطات العراقية للنظر في هذا الألتماس، والكشف عن مصير المواطن المذكور، لإنهاء المعاناة الإنسانية التي تعيشها والدته.

البحرين:
استمرار سياسة ابعاد مواطنين

أعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن ارتياحها للقرار الذى اتخذته السلطات البحرينية بشأن اطلاق سراح د.راشد الراشد.

وكانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان/ فرع الكويت قد أحالت للأمانة العامة شكوي عاجلة تتعلق بالمواطن البحريني د. عبد العزيز راشد الراشد الذي كان قد توجه إلي وطنه البحرين، قادما من كوبا في ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني بعد عامين من إبعاده الأول عام ١٩٩١، وفي أعقاب عودته تقرر إبعاده الي سوريا، وجرد من جواز سفره وأوراقه الثبوتية، وأجبر علي ركوب طائرة متجهة الي الدوحة ومنها الي الكويت التي تقرر فيها إعادته للبحرين لأنه لايحمل جواز سفر يسمح له بدخول سوريا، وقد أعيد د. راشد المراشد الي البحرين مساء ١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٣، وتقرر هناك إبعاده الي سوريا، وأجبر مرة أخري علي ركوب طائرة طيران الخليج الرحلة رقم ١٠١ المتجهة الي دمشق، التي تقرر فيها أيضا إعادته إلى البحرين لنفس السبب الأول.

وأضافت الشكوي التى تلقتها المنظمة أن د. الراشد معتقل لدى جهاز أمن الدولة بالبحرين.

وفي أعقاب مناشدة المنظمة السلطات البحرينية سرعة الإفراج عن الدكتور الراشد، ووقف إبعاده تمشيا مع الدستور البحريني الذي يحظر إبعاد المواطنين. تلقت برقية شكر من لجنة حقوق الإنسان بالبحرين بشأن التدخل لدي المسؤلين هنالك بخصوص شكوي الدكتور الراشد، وأحاطت المنظمة أنه تم الإفراج عنه، واستخراج جواز سفر صالح له لمدة سنة، وإمكانية السفر الي ست دول عربية، والسماح له بالسفر إلي دولة الإمارات العربية.

مصر:

استمرار الجدل حول التعذيب في مراكز الإحتجاز

أدلي اللواء حسن الألفي وزير الداخلية المصري بعدة تصريحات خلال المؤتمر الصحفى الذى عقده فى ١٦ أكتوب/تشرين الأول، إتهم فيها منظمات حقوق الإنسان بمساعدة الإرهابيين، كما نفي ما تتضمنه تقارير منظمات حقوق الإنسان عن وجودالتعذيب في السجون ووصفها بأنها مجرد إفتراءات وأكاذيب مشيرا الي أن بعض الإرهابيين يزعمون تعذيبهم نكاية في ضباط الشرطة، وبينما إمتنع اللواء الألفي عن الإفصاح عن عدد المعتقلين فقد أكد بأن كافة الإجراءات التي تتخذها الشرطة تجري طبقا للقانون، وأن كل معتقل يقدم للمحاكمة وتكفل له كافة حقوقه.

وقد أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان- بيانا- صحفيا يوم ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول، تعقيبا على تصريحات وزير الداخلية، أوضحت فيه المنظمة المصرية التزامها المبئى بالوقوف ضد التعذيب باعتباره ممارسة روتينية مستمرة جرى توثيقها ليس فقط من خلال تحقيقات المنظمة المستقلة، بل أيضا إستنادا الي المحاضر الرسمية للنيابةالعامة والتقارير الطبية الرسمية، فضلا عن العديد من الأحكام القضائية التي تؤكدوقوع التعذيب علي كثير من المتهمين. كما أعربت المنظمة المصرية عن أسفها لأن التعهدات والتصريحات المتكررة من جانب وزراء الداخلية المتعاقبين حول الإلتزام بالشرعية وسيادة القانون لم تترجم بعد الي اجراءات عملية وواقع ملموس. كما أوضحت المنظمة المصرية أن التزامهات المبدئي يقضي بأن تقف ضد كل إنتهاك لحقوق الإنسان في مصر أيا كان مصدره وبغض النظر عن هوية من يقع عليه أو طبيعة الجرائم المنسوبة اليه.

وقد اشتد الجدل حول هذه القضية إثر صدور قرار بإدانة التعذيب في مصر من جانب لجنة مناهضة التعذيب بالأمم المتحدة، إذ كثفت وزارة الداخلية تصريحاتها حول نفى وقوع تعذيب فى مصر ومحاسبتها المستمرة للتجاوزات الفردية لبعض الضباط ورجال الشرطة. وأشارت في هذا الصدد إلي معاقبة ثلاثين منهم بشأن مثل هذه التجاوزات ولكنها لم تشر إلى طبيعة الوقائع التي نسبت إليه ولم تحدد أحكام المحاكم التى صدرت بشأنهم أو تاريخ صدورها، كما استمرت في اتهام منظمات حقوق الإنسان بالإفتراء.

وتعتقد المنظمة العربية لحقوق الإنسان أن الانكار الدائم لوزارة الداخلية لوجود ظاهرة التعذيب في السجون المصرية، لاينفي وجودها الفعلى ولا يحول دون تفاقم آثارها السيئة فحسب، بل يؤدى الى افلات القائمين على هذه الانتهاكات، من العقاب كما يؤدى بدوره لإستمرارها.

لذا تناشد المنظمة العربية السلطات المصرية باجراء تحقيق قضائي في كافة الادعاءات والبلاغات المتكررة بشأن التعذيب واعلان نتائج هذه التحقيقات للرأي العام.

السودان:

شكوي حول تعذيب معتقل وحرمانه من العلاج

تلقت المنظمة شكوي بشأن المعتقل السوداني عميد متقاعد محمد أحمد النزيح الفكى وأوضحت أنه أُعتقل فى ٢٠ أغسطس/آب١٩٩١، وصدر عليه حكم بالإعدام، تم تخفيضه الي السجن المؤبد في ٢٣ ديسمبر/كانون الأول، بعد محاكمة إستمرت ثلاثة أشهر تعرض خلالها لتعذيب، تسبب في فقدانه خصيته اليسري، والإصابة بغضروف في الظهر، وتدهور في النظر.

وأشارت الشكوي أن المذكور قد مكث بسجن شالا مدة ثمانية عشر شهرا يعاني من آثار التعذيب الذي وقع عليه طيلة فترة محاكمته، ونُقل الي مستشفي الخرطوم لإجراء الفحوصات وتلقي العلاج المطلوب، وذلك بعد توقيع الكشف الطبي عليه بواسطة لجنة طبية متخصصة.

وأضافت الشكوي أنه مع أوائل شهر مايو/آيار ١٩٩٣ نُقل العميد محمد الفكي إلى سجن كوبر الذي دخل به المستشفي أيضا لإستكمال علاجه، غير أن أجهزة الأمن حالت بينه وبين العلاج وأخذته عنوة الي سجن سواكن، حيث يمكث هناك حتي تاريخه.

وقد خاطبت المنظمة السيد وزير داخلية السودان للتحقيق في مضمون هذه الشكوي، والتدخل لحماية المذكور وتوفير العناية الطبية اللازمة له، وتقديم التعويض المنصوص عليه في اتفاقية مناهضة التعذيب، ومعاقبة المسئولين عن إرتكاب هذه الجرائم.

احتجاز مواطن مصري..

تلقت المنظمة شكوي بشأن المواطن المصري محمد هشام محمد حمدي الذي كان يعمل بشركة «ميدي تريد» للتجارة فرع الخرطوم منذ ثلاث سنوات. وقد زعمت الشكوي أن السلطات السودانية قامت بإعتقاله في شهر يونيو/حزيران ١٩٩٣، ولا يزال مصيره مجهولاً.

وقد خاطبت المنظمة السيد وزير داخلية السودان للتثبت مما ورد بالشكوي والعمل علي إطلاق سراح محمد هشام محمد حمدى إذا ماكان معتقلا لديها، ومحاكمته علي وجه السرعة إذا ماكانت هناك اتهامات جدية تجاهه. وذلك اتساقاً مع تعهدات حكومة السودان

الواردة بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والذي صادقت عليه الحكومة السودانية.

الجزائر:

الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان،ترحب باغلاق المراكز الأمنية،

في أعقاب ما أثير من جدل داخل الأوساط الجزائرية المعنية بحقوق الإنسان حول استمرار وجود «ألف معتقل اسلامي محتجزين في مركزين للإعتقال في وادي ناموس وعين مقل»، نفي السيد محمد تقية وزير العدل الجزائري يوم ١ نوفمبر/تشرين الثاني صحة هذه الأنباء، وأكد علي «اغلاق مراكز اعتقال الإسلاميين» التي فتحت في فبراير/شباط١٩٩٢ في الصحراء الجزائرية إثر اعلان حالة الطوارئ، وأضاف أن «ملفات المعتقلين في هذه المراكز نقلت الي الأجهزة القضائية». ورغم نفي وزير العدل الجزائري الا أنه لم يبين عدد الاسلاميين المعنيين ولا طبيعة هذه «الأجهزة»، كما لم يوضح ما إذا كانت هذه الأجهزة تتعلق بالمحاكم الخاصة الثلاث (الجزائر العاصمة، وهران وقسنطينة) التي أقيمت في فبراير/شباط الماضي لتتولي القضايا المتعلقة بالإرهاب والتخريب.

وقد أصدرت الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان برئاسة السيد يوسف فتح الله «بيانا» في ٣ نوفمبر/تشرين الثاني، أعلنت فيه ارتياحها البالغ بالإعلان عن اغلاق المراكز الأمنية المقامة في جنوب البلاد. وأكدت الرابطة أن هذا الإرتياح يجد مبرره من كون الغلق كان ولا يزال أحد المطالب الأساسية للرابطة ووجها من أوجه نضالاتها، بحيث كانت سباقة في معارضة انشائها والتنديد بها واعتبار المشمولين بالاعتقال الاداري «معتقلي رأي» طالما أن السلطات القائمة علي تطبيق اجراءات حفظ الأمن لم تنسب اليهم القيام بأعمال مادية قابلة بأن تكيف علي أنها جرائم قانون عام، كما كان لها شرف المبادرة بزيارتها ومعايشة نزلائها واعلام الرأي العام بظروف معيشتهم ومعاناتهم.

كما أكدت الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان أنها اذ تبارك هذا الغلق الذي أشاع البسمة في كثير من البيوت، تطالب بأن يحال المتابعون قضائيا علي قضاة القانون العام، وذلك ايمانا منها بأن الترسانة القانونية التي تزخر بها المنظومة الجزائرية كافية لمواجهة كل الحالات – كما أوضحت الرابطة الجزائرية أن إعلان قرار غلق مراكز الأمن من شأنه أن يشيع الثقة في المجهودات الرامية الي تحقيق وفاق وطني.

المغرب:

من أجل احترام حقوق السجناء وصون كرامتهم – بيان للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان –

أصدرت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان في أكتوبر / تشرين الأول «بيانا» عاجلا بعنوان «من أجل إحترام حقوق السجناء وصون كرامتهم» أثارت فيه الإنتباه الي حالة التردي المتزايدة التي تعرفها السجون المغربية وما رافقها من حركات إحتجاجية واسعة وسط سجناء الحق العام وسجناء الرأي، وأكدت علي الصبغة الإستعجالية التي تفرض مراجعة النصوص المعمول بها ونهج سياسة جديدة تستند الي مباديء حقوق الإنسان وإحترام كرامة السجناء.

وقد جددت المنظمة المغربية مطالبتها بالترخيص لها بزيارة السجون للمساهمة بدورها في تحسين ظروف السجناء في ظل غياب آليات الحماية، وأوضحت أن السلطات العمومية، وخاصة وزارة العدل وإدارة السجون، تتخذ موقفا سلبيا ازاء مطالب السجناء المشروعة وتتغاضي عن مختلف الإنتهاكات التي تمس الحقوق المكتسبة للسجناء. وأشار البيان الي كون الإضرابات عن الطعام التي يخوضها العديد من معتقلي الرأى فى معظم السجون وآخرها إضرابات وجدة، وفاس، تكتسب صبغة مطلبية صرفة لأنها تعبر عن احتجاج ضد الحرمان من حقوق أساسية في العلاج والتغذية والدراسة وزيارة الأقارب.

وأضاف بيان المنظمة المغربية أن معتقلي الرأي يعانون، مثل معتقلي الحق العام، من ظروف قاسية من جراء الإكتظاظ وسوء التغذية وإنعدام شروط العلاج والمعاملة القاسية والمهينة، بينما يعاني معتقلو الرأي من أعمال عقابية خاصة بهم تتمثل في ممارسة العنف ضدهم، وفي الترحيل التعسفى كما وقع فى سجن وجدة وتازة، وحرمانهم من زيارة عائلاتهم وتعرض عائلاتهم باستمرار للمضايقات عملا بمبدأ المسئولية الجماعية الذي يتنافى ومفهوم حقوق الإنسان.

وقد جدد المكتب الوطني للمنظمة المغربية طلبه الي اطلاق سراح جميع المعتقلين في القضايا ذات الصبغة السياسية، كما عبر عن تضامنه مع المعتقلين في حركتهم المطلبية الرامية الي تحسين ظروف معيشتهم وصون كرامتهم. كما طالب باعتماد مدونة جديدة للسجون والإعمال الفوري للآليات القانونية المنصوص عليها في قانون المسطرة الجنائية المتعلقة باللجان الاقليمية التي تناط بها مهمة البحث في ظروف الاعتقال وايجاد الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة.

والجدير بالذكر ان المنظمة العربية لحقوق الإنسان كانت قد خاطبت السلطات المغربية – أكثر من مرة – بشأن الأحوال المتردية داخل السجون المغربية. وقد تلقت المنظمة ايضاحا من المجلس الاستشاري المغربي لحقوق الانسان يفيد الاهتمام الكبير الذي يوليه المجلس لمسألة معاملة المسجونين. وأن ممثلين عنه قد زاروا عددا من السجون، واطلعوا علي المشكلات التي تواجه السجناء فيها، ورفعوا توصيات محددة بشأن تحسين أوضاع السجناء، استجابت السلطات لبعضها في حدود الإمكانيات المالية التي أمكن توفيرها. كما أعدت وزارة العدل مشروعا بقانون للسجون يتمشي مع مدونة الحد الأدني لمعاملة المسجونين. وتسعي السلطات لتدبيرالموازنات المالية لتحسين أوضاع السجون، ولكن يبدو للمنظمة العربية لحقوق الإنسان أن هذه الوعود والتصريحات الإيجابية للمجلس الإستشاري المغربي لم تترجم بعد الي اجراءات عملية وواقع ملموس، فما زالت السجون المغربية تشهد حركات إجتجاجية واسعة وسط سجناء الحق العام وسجناء الرأي، إعتراضا علي الأحوال المتردية التي تعرفها السجون المغربية.

من أخبار المنظمات العربية لحقوق الانسان

المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالنمسا تنتخب لجنتها التنفيذية

عقدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان/النمسا مؤتمرها الثالث في ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول، وقدم خلاله الدكتور مهدى الحافظ رئيس الفرع التقرير العام للجنة التنفيذية للسنوات الثلاث الأخيرة، وكذا النشاطات والصعوبات التي واجهت الفرع في تلك المرحلة، وأوضح أنها قد تركزت في نشر الوعي بحقوق الإنسان، وعقد ندوات فكرية سنوية، والترويج لمواقف المنظمة وفعالياتها، وفحص الشكاوي ومتابعتها، فضلاً عن التعاون مع المؤسسات الأجنبية ذات الإهتمام المشترك.

ثم عرض السيد نبيل بسطاطي التقرير المالي عن الفترة نفسها، وأقترح الحاضرون جملة خطوات لتحسين الوضع المالي للمنظمة عن طريق توسيع العضوية والتركيز علي التبرعات غير المشروطة.

وقد انتخب الحاضرون اللجنة التنفيذية الجديدة، بعد تقليل عددها من سبعة الي خمسة أعضاء، بهدف جعلها أكثر مرونة وقدرة علي أداء مهماتها، وتشكلت من السادة د. مهدي الحافظ رئيسا، د.سعيد كيلاني،. أ. سلوي دلالة، أ.نبيل بسطاطي، و د.حميد فياض أعضاء.

المنظمة المصرية لحقوق الانسان تنظم حلقة نقاشية حول «التعذيب ودور الدولة والمجتمع في مواجهته»

نظمت المنظمة المصرية لحقوق الانسان يوم ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول حلقة نقاشية حول «التعذيب ودور الدولة والمجتمع في مواجهته». وقد دارت المناقشات التي حضرها لفيف من رجال الفكر والسياسة المعنيين بقضية حقوق الانسان حول ورقة العمل الأولية المقدمة من الأستاذ/أحمد عبد الحفيظ – المحامي، وقد حددت الورقة المحاور الرئيسية للنقاش في النقاط الآتية: «أثر البنية الثقافية في انتاج ظاهرة التعذيب وتأثير هذه البنية علي منفذي عمليات التعذيب من ضباط الصف وصغار الضباط. وأثر المعاناة التي يلقاها المواطن في حياته اليومية علي احساسه بأهمية حقه في سلامة بدنه، وكذا طبيعة النظام السياسي باعتباره نظاما «شخصانيا».. يهيئ المناخ المناسب لاهدار الحقوق الانسانية للأفراد». كما تضمنت ورقة العمل تحديد دور البيروقراطية المصرية وما تمثله من سلطة وما يحكم عملها في المجال الأمني من تقاليد تقوم علي انتزاع الاعترافات عن طريق تعذيب الضحايا باعتباره المصدر الأساسي والمريح للمعلومات. وكذلك دور الجهاز الإعلامي والثقافي وظروف تكوين النخبة المصرية في انتاج ظاهرة التعذيب واستشرائها.

... وتدعو لعقد جمعيتها العمومية

وعلي صعيد آخر، قرر مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الانسان في اجتماعه المنعقد بجلسة ١٩٩٣/١٠/١٤ أن تنعقد الجمعية العمومية القادمة لمؤسسي المنظمة في النصف الثاني من يناير/كانون الثاني ١٩٩٣.

المعهد العربي لحقوق الإنسان ينظم،ورشة، عمل حول إشكاليات قضايا العمل اليومي للعاملين في مجال حقوق الإنسان

عقد المعهد هذه«الورشة» في الفترة من ١–٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٣ وشارك فيها مجموعة بارزة من نشطاء حقوق الإنسان في الوطن العربي وبعض الشخصيات الدولية المتهمين بقضايا التدريب علي حقوق الإنسان. وقد ناقشت «الورشة» أربعة محاورئيسية هي: (١) الإشكاليات المرتبطة بالواقع الإجتماعي والسياسي والثقافي، (٢) والإشكاليات المرتبطة بالأوضاع الداخلية لمنظمات حقوق الإنسان، (٣)وإشكاليات استقلالية منظمات حقوق الإنسان (العلاقة مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية)، (٤) وإشكاليات التدريب في مجال حقوق الإنسان، والتطور المستقبلي للنشاط التدريبي في المنطقة.

وقد إنتهي المشاركون الي الأهمية القصوي للتدريب علي الصعيدين القطري والعربي، ونوهوا بالدور الذي قام ويقوم به المعهد العربي، **ودعوا لمراعاة عدة أسس** منها إعداد سياسة واضحة للتدريب، وتنفيذ برامج التدريب علي أساس من التكامل وتقسيم العمل بين المعهد من ناحية والمنظمات القطرية من ناحية أخري، ومراعاة تنوع برامج التدريب وإختلاف محتواها بما يستهدف رفع الكفاءة العملية لنشطاء حقوق الإنسان. وتطوير النشاط البحثي بإستحداث تقنيات جديدة في التربية علي حقوق الإنسان، ودعوة الأطراف العربية الرسمية وغير الرسمية لدعم الصندوق العربي لدعم التربية علي حقوق الإنسان والديمقراطية وتشكيل لجنة للبحث عن مصادر تمويل بديلة، وعن مصادر عربية للتمويل.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان □ تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان و حرياته الأساسية في الوطن العربي ، حاصلة على الصفة الإستشارية بالمجلس الإقتصادى والإجتماعى بالأمم المتحدة . المقر الرئيسى : ١٧ ميدان أسوان ، المهندسين ٠ منطقة بريدية رقم ١٢٣١١ ، برقيا : بسيومان – مصر ٠ فاكس : ٣٤٤٨١٦٦ ت : ٣٤٦٦٥٨٢ ٠ مكتب المنظمة بجنيف : P.O.Box 82. 1211 Geneva 28 □ رئيس المنظمة : أديب الجادر ، نائب الرئيس : عبد الرحمن اليوسفى ، الأمين العام : محمد فائق ٠ الاشتراكات السنوية للعضوية : الكويت ١٠ دينار كويتى ، الأردن ١٠ دينار أردنى ، مصر ٢٥ جنيه مصرى ، السودان ٢٥ جنيه سودانى ، المغرب ١٠٠ درهم مغربى ، تونس ١٠ دينار تونسى ، بقية الأقطار ٢٥ دولار ٠ تحول الإشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات إلى البنك العربى المحدود – جنيف Arab Bank Ltd. Switzerland. Account 201.738.